

إضراب في اليونان احتجاجاً على تعديل قانوني يطيل ساعات العمل



نظّم آلاف المتظاهرين مسيرات في اليونان، الخميس، في إطار إضراب مدته 24 ساعة في أنحاء البلاد توقفت على إثره حركة النقل والخدمات العامة؛ احتجاجاً على تعديل جديد لقانون العمل اعتبره معارضوه «عبودية».

وشارك أكثر من 16 ألف شخص في تظاهرات منفصلة في أثينا نظمتها نقابات وأحزاب سياسية، وفق ما أفادت الشرطة، بينما حضر قادة الأحزاب اليسارية والاشتراكية والشيوعية المسيرات.

وأفاد زعيم الحزب الشيوعي اليوناني ديميتريس كوتسومباس للصحفيين «بغض النظر عما تقوم به الحكومة، فإن العمال يدينون مشروع القانون هذا.... مكانه سلة المهملات».

كما وصف معارضون التعديل الذي يروج للعمل من دون ساعات محددة بـ«عبودية العصر الحديث».

وكتب على لافتة رفعها متظاهرون مؤيدون للشيوعية في العاصمة «اتركوا الساعات الثماني (ليوم العمل)» فيما كتب على أخرى «العبودية ليست تقدماً».

وتشير الحكومة إلى أن التعديل، الذي سيصوّت البرلمان عليه الأسبوع المقبل، يفسح المجال للمرونة الاختيارية في ما يتعلّق بساعات العمل، ويحدد قواعد تتعلّق بالعمل عن بُعد ويشمل تحسيناً في إجازات الأمومة والأبوة إلى جانب تضمينه بنوداً تحمي من التحرش الجنسي في أماكن العمل.

أعيد فتح الاقتصاد اليوناني بعدما أُجبر على الإغلاق مرة ثانية؛ من جرّاء كوفيد-19 لمدة استمرت ستة أشهر. وأظهرت بيانات رسمية الأسبوع الماضي بأن الإنتاج نما بنسبة 4.4 في المئة في الأشهر الثلاثة الأولى من العام مقارنة بالفصل السابق.

وذكر وزير العمل كوستيس هاتزيداكيس بأن القواعد الجديدة تتيح للموظفين التفاوض شخصياً مع الإدارات بشأن خيار العمل لساعات أطول خلال جزء من العام، والحصول على إجازات إضافية لاحقة. ويتيح التعديل زيادة ساعات العمل إلى عشر ساعات مقابل إجازة مدفوعة إضافية. لكن النقابات والأحزاب السياسية تشير إلى أنه يقوّض المساومات الجماعية، ويعطلّ الحياة الشخصية للموظفين ويضفي صفة رسمية على استغلال أرباب العمل (وخصوصاً الشركات الكبيرة) لساعات العمل الإضافية؛ وهو أمر يحصل في الأساس منذ سنوات.

وقالت النائبة عن حزب «سيريزا» المعارض الرئيسي ماريليزا كسينوياناكوبولو أمام البرلمان «لا يمكن للعمال دفع إيجاراتهم وتغطية احتياجات أطفالهم وكلفة حاجياتهم عبر الإجازات المدفوعة». وتابعت: «فور إضفاء صفة رسمية على العقود الشخصية، فستنتشر وتصبح القاعدة». كما تعارض النقابات فرض التعديل قواعد أكثر تشدداً في التعامل مع الدعوات إلى الإضرابات. صادقت الأغلبية التي تحظى بها الحكومة في البرلمان على مشروع القانون خلال القراءة الأولى الأربعاء، قبيل جلسة تصويت لكامل أعضاء المجلس الأسبوع المقبل. وأدى الإضراب المستمر لمدة 24 ساعة إلى تعليق خدمات العبارات والقطارات وإلى إعادة جدولة الرحلات الجوية كما تم إيقاف معظم وسائل النقل العام في أثينا. وأغلقت الخدمات العامة.

((أ ف ب